

تركيا تسعى لمقايسة جهادي إدلب بدور أكبر في المناطق الكردية

الاستخبارات التركية تدفع إلى الاستثمار في ورقة التنظيمات الإرهابية

تعمل تركيا على تخفيف حدة التوتر بينها وبين روسيا بشأن إدلب، خاصة مع عدم وضوح مؤشرات على احتمال تلقيها دعماً أميركياً قوياً إذا اختارت التصعيد والمواجهة. وتوحي المهلة التي أعطتها تركيا لقوات النظام للانسحاب من المناطق التي تسيطر عليها في ريف إدلب حتى نهاية الشهر الجاري بأن أنقرة تبحث عن تسوية سياسية.

دمشق - قال عضو لجنة كتابة الدستور وعضو هيئة التفاوض السورية، فراس الخالدي، إن تكتيف تركيا للدوريات على الحدود السورية لا يهدف إلى منع سقوط البلدات في قبضة النظام السوري وإنما يهدف في المقام الأول إلى ضبط وتوجيه حركة نزوح المدنيين والفصائل الهاربة أيضاً وتوجيههم، فيما يشير مراقبون إلى أن أنقرة تسعى إلى مقايسة الجهاديين في إدلب بدور أكبر في المناطق الكردية.

وأضاف الخالدي أنه "بعد حصر الإرهابيين في إدلب تسعى تركيا الآن إلى مقايستهم بنفوذ أكبر في مناطق شرق الفرات وتل رفعت التي تهتم بها كثيراً".

مقابل كل حملة عسكرية تلتهم فيها روسيا منطقة جديدة كانت تركيا تقبض الثمن عبر عمليات عسكرية تؤمن حدودها من الخطر الكردي

وعن احتمال التحرك التركي، ولو في اللحظات الأخيرة، عبر إقناع هيئة تحرير الشام التي تضم جبهة النصرة، بالخروج من إدلب، ورغم تأكيد امتلاك "تركيا نفوذاً قوياً داخل الهيئة"، دعا الخالدي إلى ضرورة إدراك "طبيعة" فصائل الإرهاب في سوريا وكونها متعددة الولاءات، تتشرك مع بعضها البعض في الخطوط العامة العريضة وتختلف في ما بينها بتفاصيل دقيقة تجسد صراع الدول على النفوذ في سوريا.

وأوضح أن "تركيا تحتاج إلى نزع الإرهاب للقضاء على عدوها الوحيد (الأكراد)، إضافة إلى محاولة تصد النفوذ في المنطقة، هي لا تريد

وكانت محافظة إدلب على مدار الأعوام الماضية الوجهة التي فر إليها معارضو الرئيس السوري بشار الأسد في أعقاب أي تقدم عسكري أحرزه النظام السوري على الأرض بمساعدة حلفائه الروس.

وبعد أن وصل قطار التقدم العسكري لقوات النظام بدأ الجميع يطرح تساؤلات على المجتمع الدولي بشأن مصير المحافظة وأهلها والوافدين إليها، إلا أن السؤال الأهم وأكثر إلحاحاً هو الذي بات يوجه إلى قيادي

تعليم أنقرة أن واشنطن ليست في وارد تقديم الدعم لتركيا في ملف إدلب وعموم الملف السوري؛ فتركيا شريك غير محبب في سوريا لواشنطن وإسرائيل، ولدول عربية تنوي الحصول على نفوذ مستقبلي في سوريا بدعم أميركي، بل وروسي أيضاً.

في حين أن دول حلف الناتو بالأصل لديها مشاكل مع تركيا، ازدادت مؤخراً مع التفاهات والاتفاقات الروسية - التركية بما يتعلق بتقديم موسكو منظومات دفاعية لأنقرة، وبالعلاقات التجارية والمشاريع الاقتصادية، وكذلك دول الناتو مستاءة من الطموح التركي للنفوذ في شرق

في حين أن إسقاط مروحياتي النظام، الثلاثاء ثم الجمعة، من قبل الفصائل المعارضة، يعتبر رداً تركيا خجولاً على قتل جنود أترك، بالنسبة إلى دولة إقليمية كتركيا تقول إنها ستفرض أجندتها على روسيا، الدولة العظمى، إذا لم ترضخ الأخيرة للشروط التركية.

هذا الرضوخ التركي، وتأجيل المعركة مع النظام، وبالتالي داعمه الروس، يبنى بان تلك المواجهة لن تحصل؛ فلا قدرة لأنقرة على حرب مفتوحة مع موسكو ودمشق، إلا إذا حصلت على دعم من الولايات المتحدة ومن حلف شمال الأطلسي، وهذا مستبعد جداً.

حصلت أنقرة على تعاطف واشنطن بعد الحادثة، والأخيرة استغلت الفرصة لتأجيج خلاف تركي - روسي، فأرسلت المبعوث جيمس جيفري إلى تركيا، ليحدث، باللغة التركية، عن دعم استخباراتي وعسكري لأنقرة، واصفاً الجنود الأتراك الذين قتلوا في الحادثة بالشهداء.



مقايضات تركية تعقد الحلول

الاستفادة من هؤلاء في شرق الفرات لاستنزاف الأكراد، أو في ليبيا أو أي مكان بعيد عن أراضيها". وأقر مسؤول المكتب الإعلامي في هيئة التفاوض السورية إبراهيم الجباوي بأن المعارضة لم تتعلم الكثير من الدروس السابقة في "التعويل والتعامل بالنوايا الحسنة مع أطراف بعينها سبق أن خاب ظنها فيها".

وأشار الجباوي إلى أنه "بمقابل كل حملة عسكرية تلتهم فيها روسيا منطقة جديدة من مناطق خفض التصعيد، كانت تركيا تقبض الثمن، عاجلاً أو آجلاً، عبر عمليات عسكرية تؤمن حدودها ووجودها من الخطر الكردي".

سواء عبر تصفية هيئة تحرير الشام أو تحريك فصائل المعارضة السورية الموالية لها، وذلك رغم معرفة الجمع دور المحور القطري - التركي في تسليح وتمويل الهيئة وغيرها من التنظيمات المتطرفة".

وأوضح أن "الأوساط الأمنية التركية ترى ضرورة للاستثمار بورقة التنظيمات المتطرفة ما دام ذلك ممكناً... لقد تحول أغلبها إلى منظمات وظيفية لدى تركيا منذ سنوات، خاصة مع افتقارها للحاضنة الشعبية جراء أساليبها القمعية... ففي إدلب وحدها، يوجد ما يقرب من ثلاثين سجناً لهيئة تحرير الشام... بالعموم يمكن لتركيا

السورية بما يرضي هذه الأطراف، التي تراهن على ضعف الوجود الروسي على الأرض والافتقار بالغطاء الجوي.

وقال عضو هيئة التفاوض السورية السابق خالد المحاميد "من المضحك والمؤسف في الوقت ذاته أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لا يزال يهدد ويتوعد في ما يتعلق بوضع إدلب، وهو من شارك في جلب المقاتلين الأجانب إلى سوريا، وهو من شارك في أغلب التسويات والصفقات التي نقلت معظم معارضي النظام إلى المحرقة الراهنة".

وأعرب المحاميد عن تعجبه من "استمرار البعض في عقد الأمل على الدور التركي لإنقاذ ما تبقى من إدلب،

خسارة ورقة النصرة الآن ريثما تتفق مع الولايات المتحدة على مناطق شرق الفرات".

ويشير مراقبون إلى أن روسيا وحدها هي من يستعجل إنهاء الوجود العسكري للفصائل المعارضة المسلحة بمختلف انتماءاتها، لأنها تستعجل تهيئة الانتصار وإتمام المهمة في سعيها الحثيث للحصول على عوائد استثمارها في الحرب السورية من اموال إعادة الإعمار واستثمارات النفط والغاز والثروة المعدنية وأموال عودة المهجرين.

إيران والنظام وتركيا من أجل تأخير الإعلان عن الحل ريثما يتم تقاسم الكعكة

تركيا تحشد.. تمهل.. ثم تقدم التنازلات

فترغب في استعادة كل المناطق، وهي اليوم تهدد بالتوغل في عمق إدلب باتجاه معبر باب الهوى مع تركيا، وقد وصلت إلى مشارف الأتابر.

راهنّت تركيا مع بداية الاحتجاجات السورية، ثم التصعيد العسكري، على دعم المعارضة في إسقاط النظام؛ لكنها لمست أنها غير مرغوب فيها دولياً وإقليمياً، مع تشكيل دول "أصدقاء سوريا"، واستبعادها من التحالف الدولي لمحاربة داعش. وشعرت بخذلان واشنطن والناتو بدعمها للوحدات الكردية قرب حدودها، وانتهى بها الأمر إلى الدخول في مسار استئانة مع روسيا وإيران، والتراجع عن طموحها بالنفوذ في سوريا، إلى أولوية صون أمنها القومي.

وبالتالي لا مطامح تركية من التصعيد الخطابي والعسكري في إدلب سوى تأمين شريط حدودي، قد يتطلب منها عملية عسكرية محدودة ضد قوات النظام بعد انتهاء مهلة فبراير، على غرار ما فعلت شرق الفرات للسيطرة على الشريط بين تل أبيب ورأس العين.

وبالنتيجة، كل ما فعلته تركيا في سوريا هو تدجين المعارضة السياسية ومصادرة قرار الفصائل العسكرية، أي أنها ساهمت في إنهاء الثورة السورية، لا دعماً؛ وهنا خطأ المعارضة والفصائل، أنها وضعت كل بيضها في السلة التركية.

ولعل الفشل التركي في سوريا، على مدار سنوات الصراع التسع، هو ما دفعها إلى مغامرة توسع دائرة مطامحها صوب السواحل الليبية، عليها تتجن نفوذاً عاجزت عن تحقيقه في سوريا، من بوابة دعم الحكومة هذه المرة، لا المعارضة كما فعلت في سوريا.

(عفرين وجرابلس والباب)، وهي استراتيجية بالنسبة إليها، كونها تقطع على الوحدات الكردية وداعمها حزب "البي كي كي" فكرة الانفصال بدولة كردية تمتد غرباً.

ليس في إدلب ثروات نفطية، وليست منطقة صناعية أو فيها كتل عمرانية هامة؛ بل فيها تتجمع المعارضة السورية المسلحة، من سكانها، ومن القادمين من مناطق خفض التصعيد الباقية، وفيها أيضاً يتجمع جهاديو هيئة تحرير الشام وسلفيوتها، وما يقع على يمينها من تنظيمات متشددة غير سورية، مثل "حراس الدين" الحزب الإسلامي التركيستاني، وغيره...

وبالتالي إدلب ليست مكسباً تركيا، بل إن ترتيب وضعها الداخلي مهمة صعبة، لظالمها تهرب منها الأتراك، وأجلوها، خاصة ما يتعلق بحل المعضلة الجهادية فيها. فيما حصلوا على مكسبهم منها بإخضاع الآلاف المقاتلين من الفصائل المعتدلة إلى إمرتها، وهو ما اتضح مع تكرار انسحاب تلك الفصائل من خان شيخون، ثم معرة النعمان، ثم سراقب، وتوحيدها ضمن الجيش الوطني المدعوم من تركيا، وترك تلك المدن والبلدات لمقاتلين محليين من أهلها، إضافة إلى بعض الجهاديين الذين كان أدوارهم محدوداً مقارنة بعقيدتهم الجهادية؛ وتحدثت تقارير إعلامية عن تراجع كبير في أعدادهم نتيجة المعارك المتتالية، وانسحاب بعضهم من تشكيلات غرفة "وحزب المؤمنين" التي يتزعمها "حراس الدين" للتمركز في ريف اللاذقية وسهل الغاب.

أهمية إدلب تختلف بالنسبة إلى روسيا، تتعلق بالطرق الرئيسية، دمشق حلب وحلب اللاذقية، أما حكومة دمشق

خاصة ما يتعلق بمنطقة أمنة على حدودها مع سوريا لإيواء النازحين من العمليات العسكرية، والبالغ عددهم منذ بدء العملية العسكرية للنظام في ديسمبر الماضي قرابة 980 ألف مدني، الفارين من ريفي إدلب وحلب. فلو كانت تركيا، اليوم، مهتمة بنفوذها ضمن مناطق المعارضة لما كانت قبيلت باتفاقات خفض التصعيد مع روسيا، ضمن مسار استئانة، وما تلاها من هدن وتسليم مناطق حلب الشرقية وغوطة دمشق والجنوب السوري وريف حمص الشمالي، تبعاً إلى روسيا، مقابل نفوذها ببعض المناطق الحدودية في ريف حلب



البحر المتوسط، وخاصة الحصول على مصادر الطاقة قرب قبرص، والوصول إلى السواحل الليبية مؤخرًا.

تفضل أنقرة اختيار الاستثمار بشراكة موسكو في سوريا، رغم أنها تعلم أنها شراكة مؤقتة، وفيها الكثير من التنازلات التركية لدولة عظمى تعتبر سوريا كلها منطقة نفوذ لها، وأن توزيع بعض الحصص الصغيرة لحلفائها ينبغي أن يتم بإشرافها، ودون أن يؤثر على أجندتها المستقبلية في سوريا.

لذلك فإن التصعيد الخطابي، الانفصالي، التركي، يأتي في سياق محاولة الحصول على بعض المكاسب،